ورقة تصورية

الدورة 67 للجنة وضع المرأة -نيويورك -6 مارس 2023

النشاط الموازي المنظم بتعاون بين المملكة المغربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

"دور اقتصاد الرعاية في مواجهة معيقات المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية في ظل التطور التكنولوجي"

تقديم عام:

تشكل المشاركة الاقتصادية للنساء، دعامة أساسية لتحقيق النمو الشامل داخل المجتمع، ولذلك تعد المرأة فاعلة رئيسية تساهم من خلال قدراتها وطاقاتها المتنوعة في مختلف الميادين، من أجل تقدم المجتمع ثقافيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا... ويتحدد دور المرأة داخل المجتمع، من خلال عملية تقسيم العمل الاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية، على اعتبار أن هذه العملية تشكل بوصلة المجتمع من حيث تنظيمه، وتقاسم الأدوار فيه، وخلق علاقات اجتماعية متكاملة ومتماسكة، قائمة على روابط اجتماعية أسرية متينة تشكل الحجر الأساس لرقي المجتمع في مختلف المجالات.

وتبعا لذلك، يعد اقتصاد الرعاية التي تلعب فيه النساء والفتيات دورا رئيسيا، أحد أهم الوظائف الاجتماعية، وركيزة من الركائز التي تساهم بشكل خفي في نهوض المجتمعات. وتظهر أهمية اقتصاد الرعاية من خلال الرغبة المتزايدة لدى الانسان في إشباع عددا من الحاجيات والمتطلبات اليومية، وسيما أنه مع تطور المجتمعات وتحقيقها لمجموعة من الحاجيات المادية، أصبحت هناك رغبة أخرى تخص تحقيق حاجيات لامادية، ترتبط أساسا بالخدمات الاجتماعية وعلى رأسها خدمات الرعاية كمطلب رئيسي ومكون أساسي للحياة اليومية.

وفي ظل التطور التكنولوجي الذي فرض نفسه في كل مناحي الحياة من مجالات الشغل، التربية، التعليم،... نتج عنه نمط عيش جديد يتميز بالسرعة وظهور وظائف اجتماعية جديدة، تفرض تنظيم زمني بين الحياة العامة والحياة الخاصة، وهو ما جعل من خدمة اقتصاد الرعاية من أهم المتطلبات التي أصبح الإنسان بحاجة إليها، ويتجلى ذلك من خلال تقديم خدمات الرعاية، سواء على مستوى المجال الخاص، ويشمل الاعمال المنزلية، رعاية أفراد الاسرة، الأشخاص المسنين،

الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة، أو على مستوى المجال العام الذي يفرض على النساء التوفيق بين الحياة العامة والحياة الخاصة، وهو ما يثقل كاهل المرأة من أجل تحقيق ذاتها داخل المجتمع.

من خلال ما سبق يتبين أن النساء والفتيات خاصة في العالم العربي، وسيما المغرب، يَقُمن بأدوار كثيرة ومتنوعة داخل المنزل، وهي أعمال أغلب الأحيان غير مدفوعة الأجر، كما تلجأ العديد من النساء خاصة اللواتي يعملن خارج البيت إلى استبدالها بخدمات الرعاية التي يقدمها القطاع الخاص أو المؤسسات العامة، أو تشغيل إحدى النساء العاملات في البيوت.

يشكل العمل غير مدفوع الاجر، أحد المعيقات التي تواجهها النساء والفتيات بالمغرب، وخاصة المرأة التي تشتغل سواء في القطاع الخاص، أو الموظفة في القطاع العام، فالمرأة تقوم بواجب مزدوج يبقى غير مصرح به، ومن ثمة أصبح من الضروري استثمار كل الإمكانيات المتاحة، التي يمكن من خلالها النهوض بوضعية المرأة في مجال اقتصاد الرعاية، وعلى رأسها اعتماد الرقمنة كرافعة أساسية تساعد النساء العاملات في هذا المجال، عبر خلق آليات ووسائل يتيحها مجال الرقمنة من تسهيل خدمات ووسائل التواصل وتنظيم العمل المزدوج للنساء. كما تعتبر الرقمنة آلية اساسية لتسهيل وتسريع ولوج النساء لبرامج التكوين والتأهيل من داخل البيت.

يتطلب تعزيز المشاركة الإقتصادية للمرأة تبني سياسات تعترف بأعباء الرعاية غير المدفوعة الواقعة على المرأة وتسعى إلى التقليل منها، وإعادة توزيعها بشكل عادل ما بين أفراد الأسرة، والدولة والمجتمع. ويعتبر توفير الدعم المالي للنساء الرياديات، وصاحبات الاعمال والعاملات غير المنظمات والمتعطلات والتوسع في اقتصاد الرعاية عامود أساس لتخفيف الأعباء عن النساء وإفساح المجال لهن للنشاط الاقتصادي . وبالرغم من الحاجة المتزايدة لخدمات الرعاية إلا أنها لا زالت إما غير مدفوعة وتقع على عاتق النساء، أو معظم المدفوعة منها غير منظمة أو مرتفعة التكلفة. وكثير ما يعاني العاملين والعاملات من انخفاض الاجور وعدم حصولهم على حقوقهم العمالية، خاصة في حالة اللجوء للعمالة المهاجرة غير المؤهلة، في الوقت الذي لا يوجد جهد ممنهج لضمان أن يكون العاملين في هذا القطاع مؤهلين وأن تكون الخدمات ملتزمة بالمعايير المطلوبة.

بناء على هذه المعطيات، أصبح من الضروري إثراء النقاش حول مسألة اقتصاد الرعاية، والتي تلعب فيه النساء والفتيات أدوار حاسمة في استقرار الاسرة والمجتمع، وتسليط الضوء على الإشكاليات التي تحوم حوله، وفي هذا السياق، تنظم المملكة المغربية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ومبادرة باثفايندرز (Pathfinders) التابعة لمركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي التابع لوزارة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة بطنجة، نشاطا موازيا، على هامش اجتماعات وأنشطة الدورة السابعة والستون للجنة وضع المرأة، وذلك يوم الإثنين 6 مارس 2023 بهدف مناقشة المبادرات والبحث عن سبل تعزيز اقتصاد الرعاية

وكيفية الاستفادة من التطورات التكنولوجيا في تحسين خدمات الرعاية وتنظيمها وتوفيرها بشكل أكثر كفاءة وأمانا وشفافية وتعزيز الوصول إليها للجميع من خلال تبني نماذج جديدة للرعاية وتحسن كفاءة العاملين بها، بوصف كل ذلك مدخلا أساسيا يساهم في توفير فرص العمل للنساء وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية والتقليل من أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

مرتكزات تشريعية في المغرب

لقد حدد القانون 19.12 الخاص بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، مجموعة من المقتضيات الرامية إلى تنظيم مهنة العمال والعاملين، من خلال تحديد شروط تشغيل العاملات والعمال المنزليين، كما حدد مدة العمل والراحة الأسبوعية والعطلة السنوية وأيام العطل، إضافة إلى الأجر والمراقبة والعقوبات. ومن أهم مقتضيات هذا القانون، فقد قام بتحديد مفهوم العامل المنزلي والمشغل وكذلك العمل المنزلي، وإعطاء هذه الفئة تسمية جديدة تنسجم مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين وكذلك استجابة لروح المواثيق الدولية القائمة على احترام حقوق الإنسان.

تجدر الإشارة أن القانون رقم 18.45، المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، قد حدد في المادة الثانية ماهية العامل(ة) الاجتماعي(ة): كل شخص ذاتي يقوم بصفة مهنية، بمساعدة الجماعات أو الأفراد من مختلف الفئات، الذين تتعذر عليهم المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية، وذلك من أجل تيسير إدماجهم في المجتمع وضمان استقلاليتهم أو الحفاظ عليها وحفظ كرامتهم .ويشار إليه بعده باسم "العامل الاجتماعي".

مؤشرات عن الوقت الذي تخصصه النساء للأعمال المنزلية بالمغرب

تخصص النساء 20.8٪ من وقتهن اليومي في الأعمال المنزلية و5.6٪ فقط للأنشطة المهنية. في حين يخصص الرجال، على عكس النساء، وقتًا أطول للأنشطة المهنية (22.6٪) بالمقارنة مع الأعمال المنزلية (3٪). ومع ذلك، فإن النشاط المهني للمرأة لا يعفيها من مسؤولياتها العائلية حيث تستمر في تحمل أعباء العمل المنزلي من خلال تكريسها 4 ساعات و18 دقيقة يوميًا، بالكاد أقل من ربة المنزل بساعة واحدة و42 دقيقة. وعليه فإن حصيلة الوقت المخصص لكل من الأنشطة المهنية والمنزلية، يصل متوسط عبء العمل اليومي للمرأة النشيطة المشتغلة إلى 6 ساعات و21 دقيقة (5 ساعات 47 دقيقة في المدن و7 ساعات و13 دقيقة في القرى) حيث ان نسبة الوقت المخصص للأنشطة المنزلية يمثل 79٪ من هذه العبء.[1]

أهداف النشاط

- تسليط الضوء على الإشكاليات التي تخص اقتصاد الرعاية والتي تعيق تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء والفتيات في ظل التطور التكنولوجي.
- تبادل الأفكار والتجارب الإقليمية والعالمية حول اقتصاد الرعاية من أجل استخلاص الممارسات الفضلى بين الدول العربية والرائدة في المجال.
- عرض للجهود المبذولة في المنطقة العربية وخاصة المملكة المغربية في مجال أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والمشاركة الاقتصادية للمرأة.

[1] مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (8 مارس 2021) https://www.hcp.ma/

- وضع توصيات للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة، بناءً على التجارب الدولية والإقليمية، حول أفضل الممارسات في مجال اقتصاد الرعاية وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة والتنمية الشاملة.
- إبراز الإطار العام لاقتصاد الرعاية في الدول العربية، وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة.
- تحليل التقدم المحرز في سياسات العمل اللائق واقتصاد الرعاية وأثرها على المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- الفرص التي يوفرها التقدم التكنولوجي والابتكار لرفعة سوية قطاع الرعاية وتسهيل الوصول إليه.

مقترح برنامج النشاط الموازي

- كلمة السيدة عواطف حيار وزيرة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، المملكة المغربية.
- كلمة الدكتورة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة بالإسكوا حول وضع المرأة العربية بشكل عام مقارنة بالوضع العالمي وكيف يمكن لاقتصاد الرعاية أن يلعب دورا إيجابيا أو سلبياً في تحسين وضع المرأة.
- مداخلة الدكتورة فايزة شاهين، مديرة برنامج اللامساواة والتهميش في مبادرة باثفايندرز للمجتمعات الآمنة والعادلة، مركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك. حول دور اقتصاد الرعاية على المستوى العالمي في التقليل من أوجه عدم المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- مداخلة الدكتورة جميماه نجوكي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الوطن العربي.
- مداخلة السيدة دعاء فؤاد خليفة، مديرة إدارة التربية والبحث العلمي بجامعة الدول العربية، ممثلة لجنة المراة العربية.

مداخلات ممثلي (ات) عن بعض الدول